الصباح AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 4503 | الخميس | 25 رجب 1444 هـ | 16 فبراير 2023 م | السنة الخامسة عشرة

إسرائيل تحشد حلفاءها بواشنطن لإحباط مشروع قرار أممي يدين توسيع المستوطنات

بن غفير طلب إضفاء الشرعية على 9 مستوطنات في الضفة الغربية المحتلة

«وكالات» : دعت إسرائيل حلفاءها في الولايات المتحدة للضغط على الإدارة الأميركية لضمان استخدام واشنطن حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن الدولي ضد مشروع قرار تسعى السلطة الفلسطينية إلى تقديمه لإدانة قرارات تل أبيب الاستيطانية الأخيرة.

وبدأت القيادة الفلسطينية بإجراء اتصالات مع الدول الأعضاء في مجلس الأمن من أجل حشدها للتصويت ضد قرارات الحكومة الإسرائيلية لبناء آلاف من الوحدات السكنية الاستيطانية في إطار مشروع تسمين المستوطنات القائمة، وإضفاء الشرعية الإسرائيلية على بؤر استيطانية أقامها المستوطنون في أنحاء مختلفة من الضفة الغربية.

وحسب ما نقله الموقع الإلكتروني لوكالة «والا» الإخبارية الإسرائيلية عن مسؤولين إسرائيليين وأميركيين كبار، فإن مندوب إسرائيل في الأمم المتحدة جلعاد إردان ومسؤولين كبارا في الخارجية الإسرائيلية كثفوا من اتصالاتهم بالإدارة الأميركية لضمان استخدامها حق النقض لنسف مشروع القرار.

ونقل الموقع عن المسؤولين أن هناك مخاوف تنتاب تل أبيب من احتمال نجاح السلطة الفلسطينية في حشد تأييد 9 دول أعضاء في مجلس الأمن للتصويت لصالح قرار الإدانة.

وكان وزراء خارجية فرنسا وألمانيا وإيطاليا وبريطانيا والولايات المتحدة قد أعربوا عن قلقهم العميق إزاء إعلان إسرائيل بناء 10 آلاف وحدة استيطانية جديدة، ونيتها البدء بتشريع 9 بؤر استيطانية في الضفة الغربية.

واعتبر الوزراء في بيان مشترك أن هذه الخطوات الإسرائيلية أحادية الجانب ستزيد في التوترات بين إسرائيل والفلسطينيين.

وجددوا تمسكهم بحل شامل عادل ودائم بالشرق الأوسط يتم التوصل إليه من خلال مفاوضات مباشرة بين المعنيين، ويضمن حقوق الطرفين في العيش بسلام والتمتع بالقدر نفسه من الحرية والأمن والنمو.

كما جدد الوزراء استعدادهم لمساعدة إسرائيل على ما وصفوه باندماجها في الشرق الأوسط إلى جانب دولة فلسطينية مستقلة وتتمتع بمقومات الحياة.

وفي بيان منفصل، أعرب وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن عن انزعاج بلاده البالغ إزاء قرار إسرائيل، وقال في بيان «نحن نعارض بشدة هذه التدابير أحادية الجانب على غرار كافة الإدارات الأميركية السابقة، سواء كانت جمهورية أو ديمقراطية، لأنها تفاقم التوترات وتقوض احتمالات حل الدولتين المتفاوض عليه».

كما أعرب الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش عن قلقه العميق إزاء القرار الإسرائيلي، وقال ستيفان دوجاريك المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة إن تنفيذ هذه الإجراءات سيقوّض آفاق تحقيق حل الدولتين وسيشكل عقبة أمام السلام.

وكان مجلس الوزراء الإسرائيلي المصغر (الكابينت) قد أعلن الأحد الماضي أنه اتّخذ قرارا بإضفاء الشرعية على 9 مستوطنات في الضفة الغربية المحتلة من أصل 77، بطلب من وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير، وفق مصادر مطلعة لصحيفة يديعوت أحرونوت.

وأعلن وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش أمس الثلاثاء أن الحكومة الإسرائيلية ستزيل جميع القيود عن البناء الاستيطاني بالضفة الغربية.

وبموجب القانون الدولي، تعدّ جميع المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة غير شرعية، وقالت الأمم المتحدة إن توسيعها ينتهك قانون حقوق الإنسان.

تقرير أممي يدعو دول الساحل في أفريقيا لمكافحة تهريب الأسلحة

تقرير أممي يدعو دول الساحل في أفريقيا لمكافحة تهريب الأسلحة

«وكالات» : دعا تقرير أممي دول الساحل في أفريقيا إلى بذل مزيد من الجهود لمكافحة تهريب الأسلحة على أراضيها التي تشهد هجمات مسلحة وأعمالا إجرامية ونزاعات بين جماعات إثنية متناحرة، وفقا للتقرير.

وقال مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة في تقريره الذي نشر أمس الثلاثاء إن «كل الجماعات المعنية» تحتاج إلى أسلحة نارية وذخيرة، ومع تزايد أعدادها، تتزايد الفرص التجارية لمهربي الأسلحة في دول الساحل.

واعتبر المكتب الأممي في تقريره أن حالة الفوضى التي غرقت فيها ليبيا منذ الإطاحة بنظام معمر القذافي في 2011 أدت إلى تدفق الأسلحة من الدولة الواقعة في شمال القارة إلى دول الساحل الواقعة جنوبها.

وسلط التقرير الضوء على السمات المميزة لعمليات تهريب الأسلحة، والتي غالبا ما تكون وجهتها بوركينا فاسو ومالي والنيجر وتشاد، مشيرا إلى أنه إذا كان جزء من هذه الأسلحة يأتي على متن طائرات من فرنسا أو تركيا عبر نيجيريا فإن القسم الأكبر منها يأتي من القارة الأفريقية نفسها.

ووفق التقرير فإن المصدر الأول اليوم للأسلحة المهربة في دول المنطقة، هو أسلحة القوات الحكومية التي يتم الاستيلاء عليها خلال معارك أو هجمات، أو التي تسرقها عصابات، أو التي يبيعها عناصر فاسدون في هذه القوات الحكومية لتجار السلاح.

وقال رئيس الأبحاث في مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة فرانسوا باتويل، خلال عرضه التقرير أمام الصحفيين، إن كميات أخرى من الأسلحة والذخيرة تم تهريبها إلى دول الساحل من ليبيريا وسيراليون اللتين دارت فيهما حتى مطلع القرن الـ21 رحى حروب أهلية طاحنة.

ولفت باتويل إلى أسلحة حديثة بدأت تصل مؤخرا إلى منطقة الساحل من ليبيا، في انتهاك لحظر الأسلحة المفروض على هذا البلد.

«رايتس ووتش»: لندن وواشنطن ارتكبتا «جرائم ضد الإنسانية» في أرخبيل بالمحيط الهندي

موقع أرخبيل تشاغوس

«وكالات» : اتهمت منظمة «هيومن رايتس ووتش» (Human Rights Watch) أمس الأربعاء بريطانيا والولايات المتحدة بارتكاب «جرائم ضد الإنسانية» عبر تهجير سكان أصليين في أرخبيل تشاغوس المتنازع عليه في المحيط الهندي، لكن لندن رفضت «بشكل قاطع» هذا الاتهام.

وفي تقرير يقع في أكثر من 100 صفحة، اعتمدت المنظمة غير الحكومية المدافعة عن حقوق الإنسان على عشرات الشهادات والوثائق الرسمية، لتؤكد أن حملات «الاضطهاد العرقي» التي قامت بها لندن بدعم من واشنطن في هذا الأرخبيل الواقع شمال شرق موريشيوس تعدّ «جريمة استعمارية».

وتعليقا على التقرير، قال متحدث باسم وزارة الخارجية البريطانية لوكالة الصحافة الفرنسية «نرفض بشكل قاطع هذا الوصف للأحداث»، مؤكدا أن لندن أعربت من قبل عن «أسفها العميق» لطريقة تهجير هؤلاء السكان.

وقالت وكالة الصحافة الفرنسية إنها أجرت اتصالا مع السلطات الأميركية، لكن لم يصدر أي رد من قبلها.

ويشكل أرخبيل تشاغوس محور نزاع منذ أكثر من 5 عقود. فمنذ 1965، تدير لندن الأرخبيل وأقامت به قاعدة عسكرية مشتركة فيه مع الولايات المتحدة في كبرى جزر دييغو غارسيا.

وطردت بريطانيا نحو ألفين من سكان تشاغوس إلى أرخبيلي موريشيوس وسيشيل لبناء القاعدة العسكرية.

ويتهم مواطنون أصولهم من تشاغوس ويقيمون في موريشيوس بريطانيا بـ«احتلال غير قانوني» لأرخبيلهم.

وقالت هيومن رايتس ووتش إنه يتوجب على بريطانيا والولايات المتحدة تقديم تعويضات كاملة للسكان المحليين والسماح لهم بالعودة للعيش في أرخبيلهم.

وصرح واضع التقرير كلايف بالدوين بأن «المملكة المتحدة ترتكب اليوم جريمة استعمارية مروعة وتعامل سكان تشاغوس على أنهم أشخاص بلا حقوق».

وحددت المنظمة 3 جرائم ضد الإنسانية: جريمة استعمارية مستمرة مع التهجير القسري، ورفض المملكة المتحدة عودة السكان إلى بيوتهم، واضطهاد عرقي وعنصري ترتكبه لندن.

وتطالب موريشيوس، التي حصلت على استقلالها في 1968، بتشاغوس وتطلب عودة الأرخبيل إليها.

وطلب قرار تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في مايو/أيار 2019 «الاعتراف بأن أرخبيل تشاغوس جزء لا يتجزأ من أراضي موريشيوس، ودعم إنهاء استعمار موريشيوس في أقرب وقت ممكن، والامتناع عن عرقلة هذه العملية من خلال تطبيق أو الاعتراف بأي إجراء يتخذ من قبل أو باسم (الأرض البريطانية في المحيط الهندي)».

وتم تبني القرار بعد حكم مماثل أصدرته محكمة العدل الدولية قبل أشهر.

وبدأت المملكة المتحدة وموريشيوس مناقشات حول سيادة الأرخبيل الشهر الماضي، لكن وزير الخارجية البريطاني جيمس كليفرلي صرح بأن الدولتين اتفقتا على استمرار عمل القاعدة العسكرية.

وفي 2016، مددت لندن حتى 2036 عقدا مع الولايات المتحدة بشأن استخدام القاعدة العسكرية التي لعبت دورا إستراتيجيا واضحا خلال الحرب الباردة، ثم في العقد الأول من القرن الـ21 خلال النزاعين في العراق وأفغانستان.

الرئيس التونسي يتهم بعض المعتقلين بالمسؤولية عن نقص السلع وارتفاع الأسعار

الرئيس التونسي قيس سعيد

«وكالات» : في أول تعليق للرئيس التونسي على موجة الاعتقالات التي تنفذها الشرطة منذ أيام، اتهم سعيّد بعض المعتقلين بالمسؤولية «عن نقص الغذاء وارتفاع الأسعار»، متعهدا بالمضي قدما بنفس القوة والتصميم «لتطهير البلاد».

وقال سعيّد إن «الإيقافات الأخيرة أظهرت أن عددا من المجرمين المتورطين في التآمر على أمن الدولة الداخلي والخارجي هم وراء أزمات توزيع المواد الغذائية ورفع أسعارها».

كما دعا -في لقاء وزيرة التجارة الجديدة كلثوم بن رجب- من وصفهم بـ«القضاة الشرفاء» إلى اتخاذ القرارات المناسبة ضد «الخونة الذين يسعون لتأجيج الأزمة الاجتماعية».

والاثنين الماضي، أوقف الأمن التونسي كلا من القيادي في حركة النهضة نور الدين البحيري وزير العدل الأسبق، ونور الدين بوطار مدير إذاعة «موزاييك»، والناشط السياسي لزهر العكرمي.

من جهتها، أدانت حركة النهضة التونسية توقيف عدد من المعارضين والإعلاميين في البلاد، محذرة من توسع عمليات الاختطاف والتنكيل المنهج من السلطة، بحسب وصفها.

وفي السياق، قالت دليلة بن مبارك محامية بوطار مدير ومالك إذاعة «موزاييك» إن موكلها خضع للاستجواب بشأن تمويل محطته الإذاعية وسياستها التحريرية، بما في ذلك كيفية اختيار المحللين والضيوف.

كما وصف رئيس نقابة الصحفيين التونسيين مهدي الجلاصي الأمر بأنه «خطير»، مضيفا أن رسالة السلطات للصحفيين «الذين لا يدخلون بيت طاعة هي أن هذا سيكون مصيركم».

ورغم تأكيدات الرئيس سعيّد مرارا على استقلال السلطات القضائية، يتهمه معارضوه باستخدام القضاء في ملاحقة الرافضين لإجراءات استثنائية بدأ فرضها في 25 يوليو 2021، مما أدى إلى أزمة سياسية حادة مستمرة.

وشملت أبرز هذه الإجراءات التي وصفها سعيد بأنها «ضرورية وقانونية» لإنقاذ الدولة من «انهيار شامل»: حل مجلس القضاء والبرلمان، وإصدار تشريعات بمراسيم رئاسية، وإقرار دستور جديد عبر استفتاء في يوليو 2022، وإجراء انتخابات تشريعية مبكرة في ديسمبر.

من ناحية أخرى أدان المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة فولكر تورك -الثلاثاء- «تزايد القمع» في تونس، إثر موجة اعتقالات استهدفت سياسيين بارزين وشخصيات أخرى، في حين اتهم الرئيس التونسي قيس سعيّد بعض المعتقلين بالمسؤولية عن نقص الغذاء وارتفاع الأسعار في البلاد.

وأعرب تورك في تصريحات نقلها المتحدث باسمه جيريمي لورانس خلال إيجاز صحفي في جنيف، عن قلقه إزاء «حملة القمع المتزايدة ضد المعارضين السياسيين والمجتمع المدني في تونس».

وأضاف «نشعر بالقلق كذلك من أن بعض المعتقلين قد حوكموا أمام محاكم عسكرية بسبب انتقادهم الحكومة»، داعيا السلطات التونسية إلى «الوقف الفوري لمحاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية».

كما طالب المفوض الأممي السلطات في تونس بـ«احترام معايير الإجراءات القانونية والمحاكمة العادلة والإفراج الفوري عن جميع المعتقلين تعسفيا»، بمن فيهم أي شخص محتجز على خلفية ممارسته لحريته في الرأي أو التعبير.

من جانبه، رفض وزير الخارجية التونسي الجديد نبيل عمّار هذه الانتقادات، واعتبرها «متسرعة وغير دقيقة».

وقال في تصريح لوكالة «تونس أفريقيا للأنباء» إن «تصريحات بعض الجهات الأجنبية بخصوص الإيقافات الأخيرة متسرعة وغير دقيقة ومجانبة للصواب وتمس من استقلالية القضاء التونسي».

وأضاف الوزير التونسي أن الاعتقالات الأخيرة كانت بسبب «قضايا خطيرة تتعلق بالأمن القومي» للدولة التونسية، ولا علاقة لها بالنشاط السياسي أو الحقوقي أو الإعلامي.

البيت الأبيض: الأجسام الطائرة ليست مرتبطة ببرنامج صيني للتجسس بالمناطيد

«وكالات» : أعلن البيت الأبيض، أن المؤشرات الأولية تدل على أن الأجسام الطائرة الغامضة التي أسقطتها واشنطن في الأيام الأخيرة ليست مرتبطة ببرنامج صيني للتجسس بواسطة المناطيد.

وقال المتحدث باسم مجلس الأمن القومي التابع للبيت الأبيض جون كيربي إن بلاده «ليس لديها إلى الآن أي مؤشر» على وجود مثل هذه الصلة.

وأشار كيربي إلى أن الأجسام الثلاثة «قد تكون مناطيد مرتبطة بكيانات تجارية أو بحثية»، وبالتالي غير ضارة، بحسب وصفه.

من جهتها، قالت المتحدثة باسم البيت الأبيض كارين جان بيير إن هوية الجهات المالكة للأجسام الثلاثة «لا تزال مجهولة»، مؤكدة للأميركيين بأنه «لا داعي للذعر».

وأسقطت الولايات المتحدة في الأيام الأخيرة 3 أجسام طائرة لم تحدد هويتها، فوق أراضيها وكندا، وذلك بعدما أسقطت منطادا تابعا للصين في الرابع من فبراير الجاري.

وتقول وكالة الصحافة الفرنسية إن الأميركيين القلقين يراقبون الأجواء بينما يتتالى رصد أجسام طائرة غامضة في ظل توتر حاد مع الصين، رغم أن الجسم الأول فقط هو الذي نسبت السلطات الأميركية مسؤولية إطلاقه إلى بكين، ووصفته بأنه منطاد مخصص لأغراض التجسس.

وقد تدهورت العلاقات بين البلدين في الأسابيع الأخيرة، على خلفية قرار واشنطن إسقاطه، في حين شددت الصين على أن أهداف المنطاد مدنية.

وفي تطور غير بعيد الصلة في ظل تفاعل قضية المنطاد الصيني في الأيام الأخيرة، قالت مولدوفا إنها أغلقت مجالها الجوي لأكثر من ثلاث ساعات أمس الثلاثاء مشيرة إلى أن هناك مخاطر أمنية وراء ذلك دون أن تقدم مزيدا من المعلومات.

وحسب وكالة الأنباء الألمانية، فقد تحدثت تقارير أولية عن دخول مسيرة روسية إلى المجال الجوي للجمهورية السوفيتية السابقة المحصورة بين أوكرانيا ورومانيا. ثم ذكرت تقارير لاحقة أن منطادا للتجسس قد حلق في البداية فوق أوكرانيا، ثم فوق مولدوفا قبل يتجه غربا ليحلق فوق رومانيا.